

لوجود القصة في حمة الصلوة ومن أحدث في تركه أو جحد أو تصحيح
 ولا يقتد بالذي أحدث فيها لأن آثار القرآن بالاستقلال ومع الحديث لا
 فلا بد من الامانة ولو كان اسما فقدم فيه طم القدام على الرجوع لا فيه
 بمكة الاتمام بالاستدامة ولو ذكر وهو كرم أو ساجد أو على سجدة
 فاعظم من تركه أو وقع راسه من سجدة فسد بها بعيدا عن الركعة وسجد
 وهذا بيان الأولي يقع لأفعال سبقة بالقدرة الممكن وإن لم يوجد الخ
 لأن الاستقلال مع الطهارة وعن أبي يوسف جهة الله بذكره إعادة الترتيب
 كقول القصة في تركه ومن تركه واحدا فحدث وخرج المجدد
 فالله هو اسم نوى أو لم ينو ما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الأول
 لفطم المراجعة والزم هذا بين الأول صلوة مقتضاها ثانيا وكذا إذا
 استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه لأقصى أو امرأة قبل تقصير الصلاة
 لاستحلاف من لا يصلح للإمامة وقيل لا تقصد لأنه لم يوجد اختلاف
 فضلا وهو يصلح للإمامة والله اعلم **باب**
بغض الصلوة وما ذكره فيها قال رحمه الله ومن تركه صلاة عامدا
 أو سهيا بطلت صلاته خلا للشاخي للشطا والنسيان ومعه جملته
 المعروف ولنا قوله عليه السلام أن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من
 كلام الناس وإنما صح للتسبيح والتتليل وقراءة القرآن وما رواه أحمد بن
 علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام أنه قال لا يصح في ركعة من ركعتي
 النسيان وكلامه حاله التحدث فيه من كاف الخطاب وإن كان فيها أو
 أو بكافا وتصح بركته أن كان من تركه ركعة أو أثار لم يقطع لأنه تركه على
 زيادة الخشوع وإن كان من وجع أو حيلة فقله لأن في الظاهر والخرج
 والناسف وكان من تركه الناسف عن أبي يوسف أن قوله أنه لم يفسد
 في الحالين وأوه يفسد وقيل الأصل عنده أن الكلمة إذا استتكت على
 حرفين وهما زايين أو واحدتهما لا تقصد وأن كانتا أصليتين تقصد
 وحرف الزايين جمعوهما في قوله اليوم تنساه وهذا لا يعقل لأن كلام
 في متفاهم العرب يقع حرفين للها وإعظام المعنى ويتحقق ذلك في ترك
 كلها زوايد وان تنسخ بغير علمها أن لم يكن يمدحها اليه وحصل الحرف
 ينبغي أن يفسد دعاءه وإن كان بعده فهو عفو كما عطف على الجساء أن
 به مرفوع ومن عطف فقال لما من رحمة الله وهو في الصلوة فسدت

في تركه أو جحد أو تصحيح
 في تركه أو جحد أو تصحيح

صلواته يجرى في الجملات الناسف كان من تركه ما لم يخلوا ما إذا أثار
 أو الناسف لله على ما قالوا أنه لم يتعارف جوايا وان استغفر ففتح
 عليه في صلوة فسد صلواته ومعناه أن يفتح المصل على تركه الإمام لا أنه
 تعليم وتعلم وكان من تركه الناسف شرط الكفر في الصلاة لأنه لم يكن
 أعمال الصلوة فحق المكيل عنه ولو شرط في الجامع الصغير لأن الكلام
 نفسه قاطع وإن قالوا أن فتح على ما لم يكن كلاما مستحلا لا لا يفسد
 إلى اصلاح صلاة فكان هذا من أعمال الصلوة معنى ونوى الغنى على الإمامة
 دون القراءة هي الصحيح لأنه من خصه وقراءة ممنوع عنه ولو كان
 الإمام استعمل الآية أخرى فسد صلاة الغنى وتفسد صلوة الإمام
 لو أخذ بقوله لوجوب الشك والناقض من تركه ضرورة ويحق للمفتي
 أن لا يجعل الغنى وللامام أن لا يخطبها إليه بل يرفع إذا أثار أو
 ينقل إلى آية أخرى وأجاب في الصلوة بلاء الله الله فهو ذلك
 مقصد غنى جيفة ويحرمه قال أبو يوسف لا يكون مقسدا وهذا
 الخلاف فيما إذا را وجوبه له أنه تناه بصفته ولا يتجزئ منه ولها أنه
 أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فيجعل جوايا للتسبيح والاداء
 سترجام على خلاف الصحيح فإن أثار علمه أنه في الصلوة كثر
 يفسد بالجماع لقوله عليه السلام إذا كانت الحركة بأية في الصلوة
 فليسمع ومن تركه تركه من الظاهر ثم أفتح العصارا المنطوق فمقتضى الظاهر
 لا يمنع شروعه في تركه فيخرج عنه ولو أفتح الظاهر بعد ما صلا ركعة منها فهي
 هي يكتسب تلك الركعة لأنه تركها في شروعه في تركه هو فيه فلفظ تركه
 ونفى السوى على حاله وأذا قرأ الإمام من المصحف فسد صلواته عند
 حيفه وقالوا أنه لا يفسد لأن زيادة الضميمة عليه عبادة الله بركه لأنه
 يصح أهل الكتاب ولا يفسد حيفه أن حمل الحصة والمنظر فيه وتبليغ الام
 وواف على كثر ولنه تلقن من الصحف وصار كما إذا تلقن تركه وعلى هذا
 لا يفتي بوجوب المصنف والمجمل وعلى الأول يفتي قال ولو نظره في تنقيح
 فالصحيح أنه لا يفسد صلاة بالجماع بخلاف ما إذا أخطأ لا يفسد
 حيث بحثنا فيهم عند محمد بن الفضل هذا إذا فهم ما أضافا الصلوات
 الكبر وان تركت أسما في يديها لم يقطع الصلوة لقوله عليه السلام
 لا يقطع الصلوة من تركه لأن المأثر لقوله عليه السلام لو علم الآتين